E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
LIMITED

E/1999/L.24
19 July 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٣(ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة في مجال السياسة العامة

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، السيد بيرسي مدسنغ منغويلا (ليسوتو)، بناء على مشاورات غير رسمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

١- يحيط علماً بتقرير الأمين العام[١] وبالقائمة الموحدة للقضايا المتصلة بتنسيق الأنشطة التنفيذية لعام ١٩٩٩[٢]؛

---

(١) E/1999/55/Add.1 و Add.2.

(٢) E/1999/CRP.1.

٢- يؤكد من جديد أنه ينبغي للخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أن تتمثل، ضمن جملة أمور، في طابعها العالمي والطوعي وتقديمها على شكل منح وحيادها وطابعها المتعدد الأطراف، فضلاً عن قدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة وأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تنفَّذ لفائدة البلدان المستفيدة بناءً على طلب تلك البلدان ووفقاً لخططها وسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛

٣- يشدد على المسؤولية الأولية للحكومات الوطنية فيما يتعلق بتنميتها القطرية ويسلِّم بأهمية الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية؛

٤- يؤكد من جديد أن الموارد الأساسية غير المقيَّدة تعد القاعدة المتينة للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وفي هذا السياق يطالب الحكومات باتخاذ الخطوات للتصدي للحاجة العاجلة والمباشرة إلى تحقيق زيادة كبيرة في تمويلها على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بحيث تعبر عن الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، مع مراعاة وضع أطر للتمويل متعددة السنوات؛

٥- يطلب إلى الأمين العام إعداد الوثائق اللازمة للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠ عن موضوع الموارد والتمويل، مع التركيز على جملة أمور من بينها ما يلي:

(أ) تبرعات الحكومات بالموارد من أجل الأنشطة التنفيذية لتنمية صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك العلاقة مع المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العقد الماضي والعلاقة بين الموارد الأساسية وغير الأساسية؛

(ب) أسباب النقص في الموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تقييم آثار مثل هذا النقص، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، على فعالية وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وعلى مستوى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان المستفيدة الأخرى؛

(د) الصلات بين التغييرات الهيكلية والإدارية داخل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وحشد الموارد، بما في ذلك إدخال أطر التمويل المتعددة السنوات التي تُدمج أهداف البرامج ومواردها وميزانياتها ونتائجها مع أهداف تحسين الفعالية وزيادة الموارد الأساسية؛

٦- يحيط علماً بالتقدم المحرز في إدخال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية الموحدة، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرات ١٧-٢٢، ويدعو إلى مزيد من التقدم في

مواءمة الدورات البرنامجية وكذلك اتخاذ خطوات لتبسيط ومواءمة الإجراءات البرنامجية ذات الصلة بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، مع وضع ولاياتها في الاعتبار، ضمن المواعيد المحددة لإنجاز هذه الأعمال المذكورة؛

٧- يحيط علماً بالتقدم والتحديات فيما يتعلق بالتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على نحو ما ورد في تقارير الصناديق والبرامج، ويشجع الصناديق والبرامج على محاولة تحقيق إطار لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يعزز التعاون القطري والاستجابة المتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أثر أكبر على المستوى القطري يتسق تماماً مع الأولويات الوطنية ويساندها؛

٨- يدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ونظام المنسقين المقيمين على وجه التحديد إلى ضمان مواصلة اقتسام تجارب التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإيلاء اهتمام خاص لإشراك وكالات الأمم المتحدة التي ليس لها تمثيل على المستوى القطري، وكذلك اللجان الإقليمية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ووضع بعد التنمية الإقليمية في الاعتبار؛

٩- يرحب بالتقدم المحرز في تعزيز نظام المنسقين المقيمين وتوسيع نطاق توظيف المنسقين المقيمين، والاستمرار في زيادة عدد المنسقات المقيمات؛

١٠- يحيط علماً بالجهود التي بُذلت فعلاً لتعزيز التنسيق على المستوى الميداني ودور نظام المنسقين المقيمين، ويشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحقيق تعاون أكبر على المستوى الميداني، عن طريق تأمين فرق قطرية نشطة تعمل بصورة جيدة وتشارك بدرجة أكبر، وتأمين التشاور الكامل مع الحكومات المعنية، مع احترام السمات والولايات المحددة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛

١١- يطالب بإحراز تقدم سريع من أجل تحسين عملية التقييم الذاتي لنظام المنسقين المقيمين وقياس أدائهم على أساس خطط العمل الموضوعة؛

١٢- يطلب إلى صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها أن تدرس طرق زيادة تبسيط إجراءاتها وأدواتها البرنامجية، وأن تولي في هذا السياق أولوية عالية لمسألة التبسيط والمواءمة، وأن تتخذ خطوات ملموسة لخفض وتبسيط ومواءمة برمجتها وإجراءاتها التنفيذية والإدارية ومتطلبات التبليغ المفروضة على البلدان المستفيدة، لا سيما فيما يتعلق بإعداد البرامج واعتمادها وتنفيذها، مع تأمين مساءلة ملائمة، وأن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠، ويحث على إحراز مزيد من التقدم نحو التواؤم الكامل للدورات البرنامجية في جميع البلدان؛

١٣- يلاحظ التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في دعم المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ويشجع المنظومة على مواصلة الجهود لضمان نهج أكثر تكاملاً؛

١٤- يؤكد من جديد الأهمية الرئيسية للأفرقة المواضيعية أو الموضوعية داخل نظام المنسقين المقيمين بوصفها أداة للتصدي للقضايا المتداخلة التي تم تحديدها أثناء متابعة المؤتمرات العالمية، والحاجة إلى أن يتضمن التقرير السنوي للمنسق المقيم معلومات عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات؛

١٥- يطلب إلى الصناديق والبرامج أن تقدم إلى المجلس من خلال مجالسها التنفيذية معلومات وتحليلات عن مدى ادماج القضايا المتداخلة والأهداف التي برزت من خلال المؤتمرات العالمية في أولوياتها البرنامجية بطريقة متماسكة، وكذلك عن الخطوات المحددة المتخذة لوضع نهج تكاملية وتعاونية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتشجيع تنفيذ الأهداف العالمية؛

١٦- يشجِّع الدول الأعضاء والكيانات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على الاسهام في الاستعراض الفعال للمؤتمرات الذي يجري كل خمس سنوات، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الصلات فيما بينها والتنفيذ المبكِّر للنتائج التي تتوصل إليها هذه الاستعراضات؛

١٧- يدعو إلى تعزيز ودعم مستمرين للشراكات ذات الأساس العريض على المستوى الوطني لدعم نتائج المؤتمرات؛

١٨- يشجع الدول الأعضاء والكيانات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لتقديم دعم قوي لبناء القدرات الوطنية وفقاً للاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية في مجالات جمع البيانات والمؤشرات والرصد والتقييم، مع التسليم بأن هذه الأنشطة تمثل الأساس لجميع الجوانب الأخرى للتخطيط الإنمائي؛

١٩- يلاحظ الحاجة إلى إجراء تقييم أفضل للقدرة الوطنية ووضع نهج متسقة لتعزيز مثل هذه القدرة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظومة الأمم المتحدة الأعرض من أجل تعزيز بناء القدرات الوطنية بصورة كبيرة في البلدان التي تنفذ فيها البرامج؛

٢٠- يشجع على تحقيق مزيد من التعاون بين البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية وجميع الصناديق والبرامج، بغية زيادة التكامل وتحسين تقسيم العمل، فضلاً عن تعزيز الاتساق في أنشطتها القطاعية، استناداً إلى الترتيبات القائمة وتمشياً بصورة كاملة مع أولويات الحكومة المستفيدة؛

٢١- يرحب بالتقدم المحرز في السعي لإيجاد أماكن عمل وخدمات مشتركة، ويطلب إلى أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتشاور مع مجالس إدارتها حسب الاقتضاء بشأن القضايا المتصلة بمواصلة إشراكها في تطوير أماكن عمل وخدمات مشتركة، مع مراعاة ألا تفرض هذه الترتيبات أعباءً إضافية على البلدان النامية؛

٢٢- يحث منظومة الأمم المتحدة على أن تستفيد بأقصى قدر ممكن وعملي من الخبرة الوطنية والتكنولوجيات المحلية المتاحة، وأن تقدم تقريراً عن استخدام المبادئ التوجيهية المتفق عليها أخيراً للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية عن التنفيذ الوطني للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية حل القضايا التي حددتها هذه المبادئ التوجيهية؛

٢٣- يدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تستفيد على نحو كامل من القدرة الوطنية في صياغة وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع، بما في ذلك عن طريق استخدام التنفيذ الوطني كما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣؛

٢٤- يحيط علماً بالدروس المستفادة من جانب الصناديق والبرامج في تنفيذ سياسة التوازن بين الجنسين ويطالب ببذل مزيد من الجهود لاستبقاء النساء في الوظائف المتوسطة، وتشجيع تقدمهن الوظيفي بصورة إيجابية؛

٢٥- يطالب ببذل مزيد من الجهود، اعتماداً على الدروس المستفادة، لتعزيز اعتماد نهج فعال لإدماج الجنسين في التيار الرئيسي من أجل التمكين للمرأة والمساواة بين الجنسين، ووضع برامج من أجل النساء والفتيات؛

٢٦- يطالب بإشراك الرجال وتعليم الأولاد وتحفيزهم على إيجاد بيئة تُفضي إلى إعمال حقوق النساء والفتيات؛

٢٧- يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير مناسبة لزيادة فعالية إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وتكثيف الجهود المبذولة لإدماج طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تيار الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك عن طريق دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتشجيع المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة على اتخاذ تدابير مماثلة، مع مراعاة الدور الحفَّاز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٢٨- يؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يتيح فرصاً مجدية لتنمية البلدان النامية، ويطلب، في هذا السياق، إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تعيد النظر في طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بغية النظر في إمكانية زيادتها؛

٢٩- يوصي بأن تستمر ممارسة عقد اجتماعات مشتركة لمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكاتب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، ويطلب إلى هذه المكاتب تقديم تقارير عن الاجتماعات إلى مجالس إدارتها؛

٣٠- يدعو مجالس إدارة وكالات منظومة الأمم المتحدة إلى تشجيع مشاركة أكبر وأكثر إيجابية، حسب الاقتضاء، في مبادرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتي دُعيت للمشاركة فيها وفقاً لولاية كل منها؛

٣١- يطلب إلى كيانات الأمم المتحدة، عند إعداد تقاريرها إلى المجلس في المستقبل، أن تقيِّم ما إذا كانت آليات التنسيق تؤدي إلى برامج محسَّنة وسريعة وفعالة والى زيادة في حشد الموارد؛

٣٢- تؤكد على أهمية إجراء تقييمات مستقلة وشفافة ومحايدة على أساس مشترك ومرحلي للأنشطة التنفيذية على المستوى القطري، بقيادة الحكومات المستفيدة، وبدعم نظام المنسقين المقيمين لزيادة كفاءتها وفعاليتها وتأثيرها، لا سيما على البرامج الخاصة بالقضاء على الفقر، ويشجع الصناديق والبرامج على زيادة التعاون على القيام بالرصد والتقييم في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبالتشاور مع جميع الشركاء ذوي الصلة وفقاً لأحكام الفقرة ٥٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣؛

٣٣- يدعو كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة تعزيز بناء القدرات الوطنية من أجل الرصد الفعال للبرامج والمشاريع والمراقبة المالية وكذلك آثار عمليات التقييم على أنشطتها البرنامجية.

- - - - -